مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك التجارية في إطار معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) لتفعيل رقابتها وتحسين أدائها المصرفي

أ.د. بوقرة رابح

د.عريوة محاد

جامعة محمد بوضياف- المسيلة

الملخص:

إن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات في البنوك التجارية يؤدي إلى تحقيق مزايا عديدة ومختلفة تعمل على حل الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات المالية وأهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية والمالية، ذلك أن تعدد الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات يؤدي إلى الحصول عدة نتائج ايجابية منها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية، والسعي نحو تطوير وتطبيق المعايير المحاسبة والمالية الدولية، وتزايد دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية وضرورة وجود لجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية إضافة إلى الفعالية والتحسين المستمر لأداء البنوك.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات في البنوك، المعايير المحاسبية الدولية، الإفصاح وجودة المعلومات، تحسين الأداء المصرفي.

Abstract:

The right application of corporate governance principles in commercial banks lead to many advantages and differences, works to solve many of the problems faced by these financial institutions, such as loss of confidence in the accounting and financial information, so that the multi-dimensional accounting process of corporate governance leads to obtain several positive results, including achieving accountability and oversight of accounting, the development and application of accounting standards and international financial, as well increasing the role of the internal and external audit and the need for the existence of audit committees and disclosure and transparency as well as the effectiveness and improvement of the performance of the banks.

***Key words**: Corporate governance in banks, international accounting standards, disclosure and quality of information, improve banking performance*

مقدمة:

تعتبر البنوك التجارية أحد أهم ركائز النظام المالي والاقتصادي في عالمنا الحاضر، لما لهذه المؤسسات المالية من دور حساس في تدوير عجلة الاقتصاد والمساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول، وهذا يؤشر إلى الأهمية الخاصة لممارسة وتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة في هذه البنوك، حيث تعتبر الحوكمة كمفهوم وإطار متكامل لمنظومة رقابية إشرافية بالدرجة الأساس وبمثابة صمام أمان للاقتصاديات والشركات، أهتم بها المختصون في شؤون إدارة الشركات وتقييم أدائها منذ زمن طويل، إلا أن حوكمة الشركات برزت بقوة وظهرت لتتصدر رأس الأحداث وقائمة الاهتمامات الدولية والإقليمية منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، نتيجةً للعديد من الظروف والأحداث الاقتصادية الغير مستقرة التي أعقبها ظهور أزمات واضطرابات مالية كشفت عن حالات فساد إداري ومالي ومحاسبي، ونتج عنها سلسلة انهيارات غير متوقعة، اجتاحت كبريات الشركات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية منبع الأزمة، وصُدرت لتطال أسواق المال والشركات والبنوك في مختلف دول العالم وأوروبا على وجه التحديد.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إن الإفصاح المحاسبي والمراجعة والمساءلة والشفافية من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات ولا يمكن للمحاسب من تحقيق ذلك إلا من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية التي تم إصدارها من طرف لجنة معاير المحاسبة الدولية والتي تعمل في الوقت الحالي على حث أغلبية الدول والهيئات بتبني هذه المعايير لأهميتها البالغة وكونها الأساس في التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات.

إن مجلس إدارة أي بنك تجاري يلعب دوراً هاماً ومحورياً في تحديد الأهداف العامة للبنك ووضع الاستراتيجيات والسياسات العامة التي تحكم العمل بداخله وبالتالي فإن الأداء المالي والاقتصادي للبنك يتوقف بدرجة كبيرة علي القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة، لذا فانه على البنوك التجارية تطبيق الممارسات الجيدة لحوكمة البنوك بطريقة تعتمد على الإفصاح والشفافية والمحاسبة والمسئولية من خلال المصداقية والموثوقية في معالجة المعلومات المحاسبية المالية وتحسين جودة التقارير المالية وفق المعايير الدولية وهو ما يسمح بتفعيل آليات الرقابة في البنوك وتحسين أدائها.

مشكلة البحث

إن انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية قد أدى إلي ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفه خاصة المستثمرين الحاليين وأصحاب رؤوس الأموال، كما أدى إلي فقد ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الوحدات، لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات كحل أساسي من خلال تبني مبادئها، وبالنظر إلي حوكمة الشركات من جانب الفكر المحاسبي سوف نحاول خلال هذا البحث إبراز الارتباط بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح في ظل حوكمة الشركات في ضوء المعايير التي تحكم إعداد هذه المعلومات في قطاع البنوك، وعليه تكون الإشكالية كالتالي:

ما مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك التجارية في إطار معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) لتفعيل رقابتها وتحسين أدائها المصرفي؟

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في التأكيد علي أهمية التوسع في تطبيق وتبني مبادئ حوكمة الشركات في البنوك التجارية والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية والمالية وتطوير مهنة المراجعة والمراقبة وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والمالية الإفصاح والشفافية في البنوك والتي ستنعكس ايجابيا على رقابتها وتحسين أدائها المصرفي.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- التعرف على ماهية ومفهوم حوكمة الشركات في البنوك التجارية ومبادئها ومحدداتها وعوامل التطبيق الجيد لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعرف على الجوانب الايجابية ومزايا حوكمة الشركات في البنوك وكيفية الاستفادة منها من اجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية.
- تطوير النظم المحاسبية في البنوك التجارية في إطار التعرض للمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بها من خلال التطرق إلى الإفصاح وجودة المعلومات وعلاقتهما بالرقابة وتحسين الأداء في البنوك.

I.حوكمة الشركات في البنوك

تختص الحوكمة في الجهاز المصرفي بمراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى البنك المعني وإدارته من الجهة الأخرى، وهي تؤدي إلى زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار، والحد من الفساد وانخفاض درجة المخاطر لدى البنوك.

1.I.مفهوم حوكمة الشركات

حوكمة الشركات *(Corporate Governance)* هي من أهم واشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين وقد زاد الاهتمام بالحوكمة في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة نظراً لارتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتجدر الإشارة إلى انه على المستوى العالمي لايوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والكتاب والباحثين لمفهوم الحوكمة، بل يوجد عدة تعريفات ومفاهيم وذلك حسب اهتمامات هؤلاء الكتاب والباحثين والمحللين وغيرهم والتي سنذكر بعضها: [1]

1- مجموعة من القوانين والقواعد والنظم والمعايير والإجراءات هدفها تنظيم طبيعة العلاقة بين إدارة الشركة والملاك للوصول إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء .
2- عبارة عن نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية.
3- تحقيق الشفافية والاستقلالية والعدالة والنزاهة كضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة.
4- هي عبارة عن نظام معين يمكن بموجبه أن يدار ويراقب عمل الشركة من اجل تعزيز وتطوير مبدأ الإفصاح والشفافية والمساءلة بهدف تحقيق تعظيم حجم أرباح الشركة.

بعد التوسع الذي حصل في القاعدة الاستثمارية وزيادة عدد ملاك الشركة الواحدة برزت حوكمة الشركات لمعالجة تضارب العلاقة بين إدارة الشركات والمستثمرين، أي الفصل بين إدارة الشركة وملكيتها وذلك عن طريق إضافة المديرين غير التنفيذيين لمجلس الإدارة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن تفعيل ممارسات حوكمة الشركات يضمن سلامة العلاقة ما بين المستثمرين والشركات من خلال التحكم المالي وحقوق التصويت للملاك بغض النظر عن كمية أسهمهم، وعلى الرغم من إضافات الأعباء المالية التي تضيفها حوكمة الشركات إلا أن لها دوراً كبيراً على نتائج ونشاطات الشركات.

وعموماً فان وجود حوكمة الشركات قد ارتبط بإصلاح وتحسين السوق المالية وتشغيل الشركات في اغلب دول العالم، ويعتبر عامل جذب واستقطاب للاستثمار الأجنبي. [2]

I.2.الحوكمة في البنوك

اكتسبت الحوكمة في البنوك مكانة بارزة في ضوء أهمية الخدمات المالية التي تقدمها البنوك، وتعرضها بشكل كبير للصعوبات والمخاطر المحتملة، والحاجة إلى حماية مصالح المودعين بجانب حماية أموال المساهمين وحماية مصالح الأطراف الأخرى ذوي العلاقة أمثال العاملين الداخليين وجميع المتعاملين مع البنك، وكذلك مراقبة أداء نشاط مجالس الإدارة والإدارة العليا للبنوك.

I.3. مبادئ الحوكمة في البنوك

أصدرت لجنة بازل تقريراً حول دور الحوكمة في البنوك عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة عن هذا التقرير عام 2005 وفي عام 2006 أصدرت لجنة بازل نسخة محدثة ومعدلة عن التقرير السابق، واهم ما جاء في هذه النسخة **المبادئ** التالية: [3]

1- يجب أن يكون أعضاء مجالس إدارة الشركات مؤهلين وقادرين على إدارة أعمال البنك ومسئولين عن أداء وسلامة الموقف المالي وإيجاد إستراتيجية لعمل البنك أو قادرين على اتخاذ القرارات التصحيحية في جميع المناسبات.

2- على مجلس الإدارة مراقبة وإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك اخذين بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين يضاف إلى ذلك مسؤوليتهم عن توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة.

3- إيجاد هيكل إداري متكامل يشجع على المحاسبة وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والمديرين والعاملين في البنك.

4- امتلاك المسؤولين في البنك المهارات والخبرات والمعلومات الضرورية والمهمة لإدارة البنك وفق السياسات والتوجهات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.

5- استقلالية مراقبي الحسابات والرقابة الداخلية باعتبارهما جوهر الحوكمة في البنك، لان المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية مهمة جداً لسلامة البنك في الأجل الطويل، كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك من أن تكون القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه.

6- تطابق سياسات الأجور والمكافآت مع أهداف إستراتيجية البنك في الأجل الطويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- مبدأ الشفافية مهم وضروري للحوكمة السليمة كما يعتبر الإفصاح العام ضروريا للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق ويجب أن يكون الإفصاح في الوقت المناسب ومن خلال موقع البنك على الانترنت وفي التقارير الدولية.

8- على مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكلة عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

I.4.أهداف حوكمة الشركات في البنوك

1- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنوك.

2- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف البنك، إضافة إلى وسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

3- متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء البنوك، بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة البنك والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للبنك.

4- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

5- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء البنوك.

6- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط البنوك العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة البنكية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

7- وتحقق حوكمة الشركات العديد من المزايا المرتبطة بالأداء في البنوك التجارية والمحافظة على أمواله وموجوداته، مما يتعزز فيه الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي فإن للحوكمة مزايا أهمها: [4]

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها البنوك ومن ثم الدول.
- رفع مستوى الأداء للبنوك ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار.
- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة البنوك أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.
- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا صغار مستثمرين أم كبار مستثمرين وسواء أكانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائدهم، مع مراعاة مصالح المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

I.5.معايير حوكمة الشركات وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية: وضعت لجنة بازل في عام 1999 تعليمات وإرشادات تتعلق بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية واهـم هذه التعليمات هي:[5]

1- وضـع مواثيـق شـرف بـين المؤسسـات لتحقيـق وتطبيـق التصـرفات الجيـدة بـين هـذه المؤسسات.
2- وضع إستراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الإفراد فيها.
3- تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بين أفراد المجلس.
4- إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة.
5- إيجاد صيغ واليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات.
6- إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر مثل (كبار المساهمين والإدارة العليا).
7- تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين أو الموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقيات أو إدارية .
8- ضمان توفير وتدفق المعلومات المناسبة.

I.6.دور البنوك في تبني وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات:

تعني الحوكمة في البنوك التجارية مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية وتنطبق الحوكمة على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشتركة، ومن خلال ما سبق يمكن لنا أن نحدد مجموعتين من العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في البنوك:

الأولى: تمثل مجموعة الأطراف الداخلية وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراجعين الداخلين.

الثانية: فتتمثل بالأطراف الخارجية الممثلة بالمودعين ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتأمين إضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي.[6]

إن تطبيق البنوك للحوكمة يؤدي إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد، كما أن التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة ويؤدى تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر.

I.7.العوامل اللازمة توافرها لممارسة الحوكمة الجيدة في البنوك

1- إصدار البنك المركزي لقواعد رقابية خاصة بحوكمة الشركات تكون مقبولة ومعترف بها من جميع الأطراف ذات العلاقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- يجب أن تكون لدى مجالس إدارات وإدارات البنوك القناعة الكافية بأهمية هذه القواعد والضوابط فيما يساعد على تنفيذها.

3- توفر إستراتيجية واضحة يمكن على أساسها قياس مدى نجاح البنك ومدى مساهمة الإدارة والأفراد في هذا النجاح.

4- التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وتنوع خبراتهم وإدراكهم الكامل لمفهوم حوكمة الشركات، و ضرورة توافر مستويات ملائمة من المراجعة والفحص داخل كل بنك.

5- ضرورة توافر مستويات ملائمة من المراجعة والفحص داخل كل بنك.

6- ضرورة توافر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة.[7]

II. **الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية:** ويمكن ذكرها فيما يلي: [8]

1- **المساءلة والرقابة المحاسبية:** أين يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المساءلة

2- **الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:** من الممارسات السلبية لحوكمة الشركات هو ضعف ممارسة المحاسبة والمراجعة وممارستهما بالشكل السليم يؤدي إلى تطبيق الحوكمة ويحد من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية.

3- **دور المراجعة الداخلية:** تساعد المراجعة الداخلية الوحدات الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية.

4- **دور المراجع الخارجي:** نتيجة لما يقوم به هو إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال إبداء رأيه الفني المحايد في مدى وصدق القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية.

5- **دور لجان المراجعة:** من الضروري وجود لجان مراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة حيث تقوم هذه اللجان بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة المحاسبية.

6- **تحقيق الإفصاح والشفافية:** تعتبر عملية عرض المعلومات المالية والغير مالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم بها حوكمة الشركات.

7- **إدارة الأرباح:** تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية بسياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف، حيث إدارة الأرباح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف.

8- **تقييم أداء الوحدات الاقتصادية:** من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، إلا أن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاث مراحل وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي (رقابة ورقابة بعدية).
- رحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية بالالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقييم ومتابعة الأداء، وإدارة الأرباح وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.
- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

II.1. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية: قد حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي *(FASB)* وذلك حين قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (2) " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" فالمفهوم المحاسبي رقم (2) جاء لسد الفجوة بين المفهوم رقم (1) والمفاهيم الأخرى اللاحقة، والذي قام بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية محاولا الإجابة عن السؤال التالي: ما هي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجعة؟

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، و يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وهذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسئولين عن وضع المعايير المناسبة والمسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وأهم هذه الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي هي:

- ملائمة المعلومات *(Relevance)*
- إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة *(Reliability)*

ومن الأمور المهمة، أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات (الملائمة والموثوقية) بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات)، وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة النموذج القراري المستخدم وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على ستحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار.[9]

II.2. مفهوم الإفصاح المحاسبي

توجد تعاريف متعددة للإفصاح المحاسبي منها: عرف الإفصاح بشكل عام بأنه بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها.[10]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرف الإفصاح المحاسبي أيضا انه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل. [11]

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. [12]

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد. [13]

ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المؤسسة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها، والمستفيدون من القوائم المالية على اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين (كما ورد في التعريف الرابع) أي إن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أية صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب،كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية وهي (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية).

ولكن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، فإدارة المنشأة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات ينظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدققي الحسابات وينظر رجال الأعمال إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلال جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالإفصاح بحيث يحقق هدفه ومصلحته.

II.3. أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها *(GAAP)*، وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات.

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين والمستثمرين والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم، هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات ولذلك فإن الإفصاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له أثار سلبية.

ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات و الأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها، ومع إزالة القيود على التعامل وارتفاع حدة المنافسة وتطور التقنية المستخدمة في التعامل، فإن من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل، وفي هذا الصدد فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات البنوك على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان، وسيولة الأسواق، ومخاطر أسعار الصرف.

ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمراً حيوياً، ونتيجة لذلك، فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيداً، مثلها في ذلك مثل بقية المتعاملين في الأسواق المالية، فهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح أشمل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي المكتبي والميداني.

وفي هذا الإطار، ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك، أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي *(IAS 30)* المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة لها، ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار لما تمثله البنوك من قطاع مهم ومؤثر في عالم الأعمال، وحاجة مستخدمي البيانات المالية للبنوك إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

ولتطبيق مبدأ إفصاح فعال في القوائم المالية للنوك يجب مراعاة التقييد بتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح في المصارف ومن هذه المعايير: [14]

1- معيار الودائع ويحدد هذا المعيار طرق قياس العمليات والمستجدات والظروف المرتبطة بودائع العملاء في البنوك وكذلك متطلبات العرض والإفصاح لبيانات الودائع.
2- معيار التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء ويحدد هذا المعيار طريقة معالجة التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء كذلك متطلبات العرض والإفصاح العام للتغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء.
3- معيار العملات الأجنبية ويتضمن هذا المعيار المعالجة المحاسبية للمعاملات المرصدة بعملة أجنبية والمعالجة المحاسبية للعقود الآجلة لشراء وبيع العملات الأجنبية.
4- معيار الموجودات الثابتة التي حصل عليها البنك استيفاء لديون مستحقة ويحدد هذا المعيار الطرق المحاسبية لقياس العمليات والمستجدات والظروف الناتجة عن شراء الموجودات الثابتة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في البنك وحيازة العقارات والموجودات الأخرى، وكذلك يحدد متطلبات العرض والإفصاح لهذه الموجودات.

5- معيار العرض والإفصاح العام، ويحدد هذا المعيار متطلبات العرض والإفصاح العام في البيانات الحسابية للبنوك المعدة لأغراض النشر، ويتضمن هذا المعيار اعتبارات تحدد ما إذا كان من الواجب عرض البنود أو الأجزاء أو المجموعات في شكل مستقل في البيانات الحسابية بما في ذلك إيضاحاتها أو دمجها مع بنود أو أجزاء أو مجموعات أخرى،كما يشير هذا المعيار إلى ضرورة مراعاة المعايير الأخرى فيما يتعلق بالعرض والإفصاح في البيانات المالية.

وقد قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في عام 1989 بإصدار المسودة الإيضاحية رقم (34) التي تطرقت إلى الافصاحات في البيانات المالية الخاصة بالبنك، وقد عكست هذه المسودة نتائج مناقشات مع لجنة بازل ومع الممثلين عن القطاع المصرفي وأعقب ذلك موافقة مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية على المعيار المحاسبي رقم (30) وموضوعه الإفصاح في البيانات المالية الخاصة في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

ويناقش هذا المعيار الافصاحات الخاصة بالبيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة والمشار إليها بعبارة مصرف ويشجع هذا المعيار معدي القوائم المالية على إظهار كافة الافصاحات عن البيانات المالية التي تتناول الأمور الإدارية والرقابية والضبط الداخلي فيما يتعلق بالسيولة والربحية والمخاطر المصرفية ولقد ركز المعيار على المواضيع التالية: [15]

1- **السياسات المحاسبية:** تعتمد البنوك طرقاً مختلفة لقياس البنود المكونة للقوائم المالية وللاعتراف بها لذلك يجب الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي الأول، ولتحقيق ذلك لابد من الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتعامل مع البنود التالية:

أ- الإقرار بأنواع الدخل الرئيسية: وتشمل الأنواع المختلفة الرئيسية للدخل في البنوك على إيراد الفائدة، رسوم الخدمات والعمولة، نتائج التداول، ويفصح عن كل نوع من هذه الدخول بشكل منفصل إضافة إلى الإفصاح عن مصادر الدخل حسب القطاع.

ب- تقييم الاستثمارات المتداولة وتقييم الأوراق المالية:إذ يجب على المصرف إظهار القيمة العادلة لكل فئة من موجوداته أو التزاماته المالية كما ينص على ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (32 الأدوات المالية: الإفصاح والعرض) ومعيار المحاسبي رقم (39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)، ويشترط المعيار المحاسبي الدولي(39) أربعة مجموعات لموجوداته المالية:

- القروض والذمم المدينة الناشئة عن أعماله المعتادة.
- الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- الموجودات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة.
- الموجودات المحتفظ بها لأغراض البيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج – التمييز فيما بين العمليات والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها أصول وخصوم في الميزانية وتلك العمليات والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها التزامات طارئة وتعهدات محتملة بما في ذلك البنود خارج الميزانية.

د – الأسس المعتمدة لتحديد الخسائر من القروض والسلفيات والإجراءات المتبعة لمعالجة الديون غير القابلة للتحصيل.

هـ– الأسس المعتمدة لتحديد الأعباء على المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء.

2– قائمة الدخل: يجب على المصرف تقديم قائمة الدخل التي تظهر المصروفات والإيرادات تبعاً لطبيعتها والإفصاح عن مبالغ بنودها الرئيسية، حيث يتم إظهار كل من الإيرادات والمصاريف على حدة، ليتمكن مستخدمو البيانات المالية من تقييم أداء البنك.

3– الميزانية العمومية: يتم تصنيف الأصول والخصوم في الميزانية تبعاً لطبيعتها والترتيب الذي يعكس سيولتها النسبية وتواريخ استحقاقها، ويراعى عند تبويب الأصول والخصوم عدم إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم إلا في حال وجود حق قانوني لإجراء المقاصة ومن الأنسب إظهار الأرصدة مع المصارف الأخرى، والتوظيفات في الأسواق المالية ومدى اعتماده عليها ويجب التمييز بين الأوراق المالية المشتراة بهدف التوظيف المؤقت، والأوراق المالية المشتراة بهدف الاستثمار طويل الأجل.

4– الالتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة المتضمنة العناصر خارج الميزانية: ترتبط المصارف بأنواع متعددة من الالتزامات الطارئة والتعهدات التي يمكن إلغاء البعض منها، ولا يمكن إلغاء البعض الأخر، والتي غالباً ما تكون مبالغها أهم وأكبر بكثير من تلك العائدة للشركات الصناعية والتجارية الأخرى، لذلك يحتاج مستخدمو المعلومات المالية إلى معرفة العمليات التي ترتب الأعباء المحتملة والالتزامات غير القابلة للإلغاء، بسبب المطالبات التي قد تترتب عنها، وتأثير ذلك على السيولة والقدرة على سداد الالتزامات، بالإضافة إلى الاحتمال الضمني لحدوث الخسائر.

1– استحقاق الأصول والخصوم: تعتبر مسألة استحقاق الأصول والخصوم، وإمكانية استبدالها عند استحقاقها بتكلفة وبفائدة معقولة من العوامل الحساسة والمهمة في الإدارة المصرفية، ولتوفير معلومات كافية وشاملة لتقييم إمكانية توفير السيولة ويجب على إدارة البنك أن تفصح عن تحليل الأصول والخصوم على أساس مجموعات الاستحقاق.

2– توزيع المخاطر المصرفية:يقوم البنك بالإفصاح عن التركيزات في توزيع الأصول ومصادر الخصوم، لأن هذا التوزيع يعتبر مؤشراً مهماً عن طبيعة المخاطر المتوقعة المرافقة للأصول والخصوم ويتم الإفصاح عن كل المناطق الجغرافية لتوزيع الأصول والخصوم، والإفصاح عن نوع العملاء والمجموعات الصناعية.

3– خسائر القروض والسلفيات: في السياق العادي لأعمال البنك من المحتم أن يتكبد هذا الاخير خسائر على القروض والسلفيات والتسهيلات الأخرى نتيجة هلاكها جزئياً أو كلياً، ويحتاج مستخدمو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات المالية إلى معرفة مدى تأثير الخسائر الناجمة عن القروض والسلفيات على الأداء والوضع المالي للبنك، لأن ذلك يساعدهم على الحكم في مدى فاعلية استخدام البنك لموارده.

4- المخاطر المصرفية العامة: قد تسمح الظروف والقوانين المحلية أن يحتاط البنك للمخاطر المصرفية العامة، ويقتطع أعباء لها مقابل الإيرادات، كالمخاطر المستقبلية أو المخاطر الأخرى غير المنظورة، بالإضافة إلى مخصصات القروض والسلفيات.

5- الأصول المرهونة كضمانات: يتطلب القانون أو العرف في بعض الدول أن يقوم البنك برهن بعض أصوله كضمانات مقابل بعض الإيداعات أو المطالب(الديون) وغالباً ما تكون قيم هذه الضمانات كبيرة جداً، وبذلك يكون لها تأثير كبير على تقييم الوضع المالي للبنك، في هذه الحالات يتوجب على المصرف أن يفصح عن القيمة الإجمالية للمطالب المضمونة والقيمة الصافية لأصول المصرف المرهونة كضمانة لها.

6-أنشطة الائتمان: تؤتمن المصارف على أصول عائدة لأطراف خارجية تحتفظ بها لصالحهم وفي الحالات التي تكون فيها للصفة الائتمانية وجه قانوني، فإن هذه الأصول لا تمثل أصولاً للبنك، وبذلك لا تظهر في الميزانية وإذا كان البنك مرتبطاً بأنشطة مماثلة فعليه الإفصاح عن نطاق هذه الأنشطة ضمن البيانات المالية، نظراً للمطالب المحتملة المترتبة على البنك في حال فشله في حفظ الأمانة.

7-العمليات مع الأطراف المرتبطة ذات العلاقة: لا تسمح القوانين والأنظمة في بعض الدول أوقد تحد من دخول البنوك في معاملات مع أطراف لها علاقة مع البنك، وتسمح دول أخرى بقيام مثل هذه المعاملات ويتم عادة الإفصاح عن هذه المعاملات تلبية لما جاء في المعيار الدولي المحاسبي (24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة) ويتضمن هذا الإفصاح سياسة البنك في منح القروض للأطراف ذات العلاقة، وكذلك الإفصاح عن قيم هذه القروض.

مما سبق نلاحظ أن هذا المعيار قد غطى المواضيع الهامة والمطلوب الإفصاح عنها، والمتمثلة في السيولة والربحية والمخاطر في البنوك، وبهذا راعى المعيار توفير كافة المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في التقييم الشامل لأعمال البنك.

II.4. انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير.

يعد وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية الجيدة يشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداه قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، و على النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير شفافة تساهم في السلوك غير أخلاقي، و في خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق. [16]

واستناداً لما تقدم فإن فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تقوم على بعض الخصائص المرتبطة بتوفر عنصري الملائمة والموثوقية المتمثلة في:

- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).
- أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.
- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

و للاعتماد على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والإحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلية للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم.

II.5. مقومات النظم المحاسبية في البنوك التجارية: يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتتمثل فيما يلي: [17]

1- **دليل الحسابات:** عبارة عن قائمة تتضمن رموز وأرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها.

2- **المجموعة المستندية:** هي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي وتتكون من نوعين:

- مستندات داخلية وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل: مستندات الخصم والإضافة.
- مستندات خارجية وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل: قسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية.

3- **المجموعة الدفترية:** وتشمل دفاتر اليومية العامة واليوميات المساعدة التي تستخدم في تسجيل العمليات المالية ورمز الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة، وتستخدم في تصوير الحسابات، ودفاتر إعداد موازين المراجعة والجرد وإعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية، والسجلات التحليلية لاستخدام الأصول الثابتة، الأجور وغيرها.

4- **الطرق المحاسبية:** وهي تحدد كيفية تصميم الوثائق والدفاتر والسجلات المحاسبية وعددها وحجمها بما ينسجم مع طبيعة المشروع وحجم أعماله ومن أكثر الطرق شيوعا في مجال النظام البنكي: الطريقة الانجليزية والطريقة البنكية.

5- **التقارير الدورية (المحاسبية):** يعتبر النظام المحاسبي في البنوك التجارية الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك أو المتعاملين معه من الخارج على الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته بالوفاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتزاماته ووظائفه، وذلك عن طريق ما يوفره من أدوات الرقابة والتحليل المالي والتي في مقدمتها التقارير المحاسبية التي تقدم للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقيم الأداء واتخاذ العديد من القرارات، ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء في البنك التجاري وحسب هدف وطبيعة الجهة المستفيدة منها إلى نوعين:

- **تقارير داخلية:** ويقصد بها التقارير التي بعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك مثل الموازنات التخطيطية، خطط النشاط المستقبلية، الحسابات الداخلية، التقارير الدورية، وقد تكون هذه التقارير عن كل أو جزء من النشاط الجاري في البنك.
- **تقارير خارجية:** هي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي تغب في الاطلاع عليها، ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاما على البنك بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية، أو من المعلومات التي ترغب إدارة البنك اطلاع الغير عليها كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام.

1) **أدوات التحليل المالي والرقابة:** تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط والمعايير المحددة مسبقا، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل تسمح معه لإدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بمسئولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية والتي تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محابية كانت أو إدارية.

ومن هن تتضح لنا أهمية الدور الذي تلعبه النظم المحاسبية في البنوك، وأثرها في نشاطات البنك ومعاملاته وبياناته المالية، من اجل هذا تحرص البنوك على توظيف نظم مراقبة النظم المحاسبية، وذلك لغاية المحافظة على كفاءة وفعالية هذا النظام في البنوك.

II.6. أهمية التزام البنوك التجارية بالمعايير المحاسبية الدولية

تأتي أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية من الحرص على تجنب القصور في الأنظمة المحاسبية والمحافظة على مصداقية البيانات الصادرة عن البنوك التجارية، حيث يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات لمؤسسات الأخرى وبين القوائم المالية للمؤسسة نفسها لفترات زمنية متعددة.[18]

وللبنوك والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، وبالتالي العوائد والمخاطر التي تتعرض لها مما دفع لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى وضع معيار للإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، وبالتالي فان تطبيق المعايير الحاسبية الدولية في البنوك يعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدخلا ضروريا للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرار على تقييم المركز المالي والأعمال والانجازات التي تقوم بها البنوك وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمالها. [19]

ولقد انتشرت ظاهرة التزام البنوك بمعايير المحاسبة الدولية بشكل عام للأسباب التالية:

- إصدار الدول لمجموعة من التشريعات لضمان حقوق المودعين حيث لم يعد لهذه البنوك مبررات للتهرب من الإفصاح بحجة حماة مصالح المودعين.
- التزام البنوك بالخضوع إلى اللوائح التي تصدرها سوق الأوراق المالية بشأن الإفصاح عن المعلومات المنشورة في القوائم المالية. [20]

II.7.امتيازات تطبيق نظام المحاسبية المالية كأداة للحوكمة في البنوك التجارية: يسوق هذا النظام المالي الجديد مجموعة من الامتيازات للاقتصاد الجزائري يمكن سردها في ما يلي: [21]

- يقترح حلول تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي يعالجها المخطط الوطني المحاسبي هذا المخطط الذي يتفق الجميع على أنه يتوافق الاقتصاد الاشتراكي ولا يتوافق مع الاقتصاد الحديث.

- يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صور صادقة لها بين المستثمرين.

- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية وعلى رأسهم المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين.

- يشجع الاستثمار من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين.

-يحسن المحفظة المالية للبنوك التي تعتبر من الركائز الأساسية للسوق المالية، من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية.

- يسهل رقابة الحسابات التي تستند من الآن فصاعداً على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح الأمر الذي يسمح بإعطاء صور صادقة للمؤسسات.

- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنياً مالياً يشارك في استرجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف الحسابات والتقارير المالية والمحاسبية.

-التمكين من الدخول إلى أسواق المال (البورصات العالمية والعربية) بسبب ضمان النظام المحاسبي الجديد تقديم معلومات محاسبية ومالية صادقة.

- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.
- ضمان التقييم الجيد والصحيح للأسهم والسندات.

الخاتمة:

إن وجود نظام فعال لحوكمة الشركات في كل مؤسسة على حدا وفي الاقتصاد ككل يساعد على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق مما يؤدى إلى مكافحة الفساد وخفض تكلفة رأس المال وجذب مصادر تمويل أكثر استقرارا وتشجيع المنشات على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة مما يعزز النمو الاقتصادي، هذا وكما كانت البنوك التجارية تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، فأن الإفصاح يعد مطلباً ضرورياً حتى يعكس الواقع الحقيقي للبنوك ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسئولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي على حماية أموال المساهمين و توفير معلومات عادلة شفافة لجميع الإطراف ذات العلاقة وفي الوقت نفسه توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فأن إلتزام البنوك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.

إن حوكمة البنوك تعني أشياء كثيرة لإفراد عديدين وهي تعد موضوعاً مهماً وحيوياً في عملية توفير الوقاية ضد الفساد والإدارة وفي نفس الوقت ترويج قيم سوق الاقتصاد الحر أمام تزايد عدد المساهمين في الشركات والمقرضين من خلال آليات الحوكمة لتحقيق تنفيذ قيم السوق التي تتمثل في المساءلة والشفافية وسيادة القانون والمؤسسة في العمل والعدالة والمسؤولية الاجتماعية تجاه كل المنتفعين المساهمين، العاملين، العملاء، المجتمع والملكية نفسها، كما تسهم الحوكمة في تنمية المدخرات الخاصة من خلال خلقها الثقة لدى المجتمع بالتعامل مع البنوك ذات كفاءة ونزاهة ومهارات عالية، كما تمنح الحق في مساءلة إدارة الشركة في التوجهات الاستثمارية وخلق الأرباح وتحديد الإخفاقات والمخاطر مع ضمان مراقبة الأداء لغرض دعم استقرار أسواق المال وتتجسد تلك الثقة من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تؤدي إلى تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، وكذلك ضمان سلامة الكيان التجاري وضمان المسؤوليات والالتزامات تجاه أصحاب المصالح.

إن للمعلومات المحاسبية دورا أساسيا في نظام تقييم الأداء وبالتالي تحسينه، فأداء أي مؤسسة لا يمكن أن يتم إلا من خلال توافر معلومات ذات جودة عالية تحدد كيفية أو قيمة الانجاز المطلوب تحقيقه، وتعتبر المعلومات إحدى الركائز الأساسية في عمليات الرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات من وجهة نظر المستخدم الداخلي والخارجي، حيث أن مخرجات عملية تقييم الأداء والرقابة تشكل مدخلات لعمليات اتخاذ القرار سواء داخليا أو خارجيا وتكون القرارات مفيدة وايجابية إذا اعتمدت على معلومات ذات جودة عالية، فاتخاذ قرار جيد يتطلب معلومات دقيقة وجيدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الهوامش والمراجع:

1. حسين احمد دحدوح،"دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا"، مجلة اربد للبحوث والدراسات، جامعة اربد الأهلية، الأردن، المجلد (11)، العدد الأول، 2007.

2. عامر بن محمد الحسيني، "دور حوكمة الشركات ومؤسسات الاستثمار في تحسين النظم الاقتصادية"، منتدى الإمارات الاقتصادية 2008. نقلاً عن موقع: *(http://www.startimes.com/f.aspxt=22982628).*

3- *www.idbe-egypt.com/doc/governance.doc , Consulter le:07/10/2012 à 20h:23.*

4. خليل محمد أحمد،،" دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية : دراسة تطبيقية."، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الخامسة والعشرون، العدد الأول، جامعة الزقازيق، مصر، 2005، ص16.

5. محمد حسن يوسف، " محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر"، 2007، نقلا عم موقع *(www.transparency-kuwait.org/index.php).*

6. سليمان محمد، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 281.

7. الغنيمي محمود،"الحوكمة والجهاز المصرفي"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية"، الجزء الثالث، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مصر، 2005، ص175.

8. عمر الشريف، بن زروق زكية، "علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية للمحاسب"، مداخلة بالملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ديسمبر 2010، ص ص9.8.

9. عزاوي عمر، بوزيد سايح، "دور حوكمة الشركات في تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية"، مداخلة بالملتقى الدولي حول :الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة، ص190.

10. الصبان محمد سمير، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص350.

11- الحيالي وليد ناجي، المحاسبة المتوسطة – مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان، 1996، ص371.

12. الشيرازي مهدي عباس، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت 1991، ص322.

13. حنان رضوان حلوة، نظرية المحاسبة، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، 1991، ص211.

14.*www.office/banks/auditing/publications/paper-4-2.pdf*

15. المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية 1999، ص.549.

16. حنان رضوان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.

17. نعاسي عبد المؤمن، القنيطي خالد، "إطار مقترح لنظم المعلومات المحاسبية في المستشفيات"، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد 35، 2004، ص ص:100.120.

18. توفيق عبد الرحمان مشرف، منهج المهارات المالية والمحاسبية الأساسية: النظم المحاسبية والتحليل المالي للمديرين، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2000، ص23.

19. سلامة مصطفي صالح، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية، عمان، الأردن، 2010، ص78.

20 . أبو خضرة حسام، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفرقان، عمان، الأردن 2003، ص109.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

21 . قورين حاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، جامعة حسبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص ص:16.17، نقلا من موقع:*http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/07/pdf*).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com